

تاريخ القبول: 2019/01/14

تاريخ الإرسال: 2018/12/15

**دور التمويل الفلاحي في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة****The role of agricultural financing in achieving of sustainable agricultural development**

KERROUCHE Noureddine

د. كروش نورالدين

kerrouchen@gmail.com

University Center Tesmselt

المركز الجامعي تيسمسيلت

**المخلص:**

تهدف هذه الورقة البحثية لإلقاء الضوء على المفاهيم المتعلقة بالتنمية الزراعية المستدامة وتحديد أشكال التمويل الفلاحي المتاحة لهذا القطاع الحساس، وكذا تحديد أهمية أشكال التمويل المختلفة المتاحة للقطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة، وهذا من خلال محاولة الإجابة على السؤال الرئيس الآتي: ما مدى مساهمة التمويل الفلاحي في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة؟ حيث توصلت هذه الدراسة إلى يلعب التمويل الفلاحي دورها هاما وحساسا في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة، إذ أنه يسهم في رفع كفاءة تخصيص الموارد الطبيعية بالشكل الذي يسمح برفع الكميات المنتجة من مختلف المحاصيل الزراعية، من دون الإضرار بالبيئة واحتياجات الأجيال القادمة.

**الكلمات المفتاحية:** التنمية الزراعية، التمويل الفلاحي، الاستدامة، الكفاءة.

**Samarry :**

The target of this research paper is to highlight the concepts related to sustainable agricultural development And to identify the available forms of agricultural finance for this sensitive sector as well as to determine the importance of the various available forms of financing for the agricultural sector in the achievement of sustainable agricultural development, this is through answering the following main question : ‘in what extent the agricultural financing contributes in achieving sustainable agricultural development ! ‘. this study find that the agricultural financing plays an important and sensitive role in achieving sustainable agricultural development, it is contributed in Raising efficiency of natural resource allocation in the way that allows raising the quantities

produced from various agricultural crops, Without harming the environment and the needs of future generations.

**Key words :** Agricultural Development, Agricultural financing, Sustainability, efficiency

### المقدمة

تواجه مختلف دول العالم -المتقدمة منها والمتخلفة- في الوقت الراهن العديد من التحديات، والتي من أهمها الزيادة والنمو المطردة في تعداد السكان، وما ينجم عنه من زيادة واسعة في استهلاك المواد الغذاء بأشكالها المختلفة والتوسع في الإنتاج الصناعي، وهو ما أصبح يتطلب الاتجاه بالزراعة نحو مفهوم جديد ألا وهو الاستدامة.

يعتبر القطاع الزراعي من أهم القطاعات الاقتصادية في مختلف الدول، فهو مصدر مهم للغذاء وما يتبعه من تحقيق للأمن الغذائي، إضافة لكونه مجالاً واسعاً لتشغيل اليد العاملة وامتصاص البطالة المتفشية بكثرة في الأوساط الريفية والفلاحية، وهو أول قطاع منتج للقيمة المضافة، الأمر الذي يستوجب تفعيله وتنشيطه للخروج بالاقتصاديات النامية إلى مصاف الدول المتقدمة. (1)

إن تفعيل القطاع الفلاحي وجعله يلعب الدور الريادي في دفع قاطرة النمو الاقتصادي يتطلب توفير العديد من المقومات، ولعل من أهمها عنصر التمويل، إذ أن القطاع الفلاحي وكغيره من بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى، بحاجة كبيرة لمصادر تمويلية تناسب خصوصية هذا القطاع، وتلبي احتياجاته في الأوقات المناسبة.

تهدف هذه الورقة البحثية لإلقاء الضوء على المفاهيم المتعلقة بالتنمية الزراعية المستدامة وتحديد أشكال التمويل الفلاحي المتاحة لهذا القطاع الحساس، وكذا تحديد أهمية أشكال التمويل المختلفة المتاحة للقطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة.

ومن خلال العرض السابق، يمكن طرح الإشكالية الرئيسية لهذه الورقة البحثية في السؤال الرئيس الآتي: ما مدى مساهمة التمويل الفلاحي في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة؟

وللإجابة على هذا السؤال الرئيس والإحاطة بالموضوع من كل جوانبه، سيتم تقسيم هذه الورقة البحثية إلى المحاور الرئيسية الآتية:

- ماهية التنمية الزراعية المستدامة؛
- دور التمويل الفلاحي في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة.

### المحور الأول: ماهية التنمية الزراعية المستدامة

تكتسي التنمية الزراعية أهمية كبيرة في الاقتصاديات الحديثة، باعتبار أنها أهم القطاعات الاقتصادية المنتجة، ومصدرا مهما للمواد الأولية لعدد الصناعات، وهو ما يتطلب الاهتمام بها وتحقيق مختلف متطلبات النهوض بها. وعليه، سيتم من خلال هذا المحور عرض المفاهيم المتعلقة بالتنمية الزراعية والتنمية الزراعية المستدامة كآلاتي.

#### 1- مفهوم التنمية الزراعية

أكد الباحثون والمهتمون بقطاع التنمية أنه لا يمكن الفصل ما بين مفهوم التنمية الزراعية والمفهوم العام للتنمية الاقتصادية،<sup>(2)</sup> تعرف التنمية الاقتصادية بأنها تدخل إرادي من طرف الدولة لإجراء تغييرات جذرية في هيكل الاقتصاد، بغية دفع المتغيرات الاقتصادية نحو النمو بصورة أسرع وأنسب من النمو الطبيعي، وعلاج ما يقترن بها من اختلال، وهي بذلك تؤدي إلى تحسين كفاءة الاقتصاد وزيادة الناتج.<sup>(3)</sup>

أما التنمية الزراعية فهي مجموعة السياسات والإجراءات المتبعة بغية تغيير هيكل القطاع الزراعي، من أجل ضمان أحسن استخدام ممكن للموارد الزراعية المتاحة، بما يضمن تحقيق الرفع في الإنتاجية وزيادة الكمية المنتجة، الأمر الذي ينعكس على تحقيق التنمية الاقتصادية والرفع من المستوى المعيشي للأفراد.<sup>(4)</sup>

كما تعرف التنمية الزراعية على أنها عملية تحسين الإنتاج الزراعي كما ونوعا لتحقيق الأمن الغذائي والتقليل من الاستيراد، ويمكن تحقيق ذلك من خلال إحداث ثورة فنية في طرق ووسائل الإنتاج المتبعة وإحداث تغييرات اجتماعية وثقافية وصحية في المجتمع الريفي إلى جانب الثورة الفنية واستخدام التكنولوجيا المناسبة.<sup>(5)</sup>

كما عرفت التنمية الزراعية على أنها التخطيط بعيد المدى، والذي يتضمن تحقيق أهداف إستراتيجية تركز في نقطتين أساسيتين، أولهما تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي، وثانيهما حسن استغلال الموارد المتاحة بما يحقق تعظيم العائد.<sup>(6)</sup>

## 2- مفهوم التنمية الزراعية المستدامة

تعرف التنمية الزراعية المستدامة على أنها الإدارة الناجحة للموارد الزراعية، والتي تسعى لصيانة الموارد الطبيعية وذلك سعياً منها لتلبية احتياجات الأجيال الحالية والوفاء باحتياجات الأجيال القادمة، مع المحافظة على البيئة وترشيد الاستهلاك للموارد الزراعية، وبذلك توفير منتجات غذائية صحية وآمنة وخالية من المواد الكيميائية الضارة<sup>(7)</sup> كما ترتبط التنمية الزراعية المستدامة بتحسين الأوضاع المعيشية لسكان الريف والتخفيف من حدة البطالة،<sup>(8)</sup> بما يضمن حقوق الأجيال الحالية والمستقبلية على حد سواء.

## 3- شروط التنمية المستدامة

- حتى يكون النظام الزراعي مستداماً، فإنه لا بد أن يتصف بمجموعة من الشروط الضرورية، والتي يمكن إيجازها في العناصر الآتية:<sup>(9)</sup>
- السلامة البيئية من خلال المحافظة على البيئة والحد من فقدان العناصر الغذائية.
  - الجدوى الاقتصادية من خلال تحقيق لمزارعين للاكتفاء الذاتي وتحقيق قدر معين من الأرباح.
  - العدالة الاجتماعية من خلال ضمان تلبية الحاجيات الأساسية لكل أفراد المجتمع.
  - القدرة على التكيف مع التغيرات المستمرة المؤثرة على القطاع الزراعي.

## 4- أهداف التنمية الزراعية المستدامة

تتمثل الأهداف الأساسية للتنمية الزراعية المستدامة في النقاط الآتية:<sup>(10)</sup>

- زيادة الدخل الوطني، من خلال الرفع من الإنتاج الفلاحي، وهو ما يسمح بالرفع من مستوى الدخل الفردي الحقيقي، وعليه التحسين من رفاهية الأفراد.
- توفير الغذاء والقضاء على المجاعة وسوء التغذية، وهذا بتوجيه الزيادة في الإنتاج الزراعي لتلبية حاجيات الأفراد المحليين الأساسية، والذين هم في زيادة مستمرة.
- العمل على تقليص فاتورة الواردات من المواد الغذائية والرفع من الصادرات، الأمر الذي يعزز الأمن الغذائي للدولة ويحسن من وضعية ميزانها التجاري خصوصا وميزان مدفوعاتها عموما.
- التقليص من نسب البطالة المرتفعة عموما في الأوساط الريفية، من خلال العمل على خلق وظائف جديدة لأفراد المجتمع.
- تحقيق الاستقرار الاقتصادي بالعمل على انتاج أكبر قدر من الإنتاج المادي، وتحقيق أعلى مستويات التخصيص الأمثل للموارد المتاحة (اليد العاملة، الموارد الطبيعية،...).
- توفير متطلبات النهوض بالصناعة المحلية من خلال توفير المواد الأولية الأساسية لعملية التحويل.
- ضمان حقوق الأجيال الحالية والمستقبلية على حد سواء.

### المحور الثاني: دور التمويل الفلاحي في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة

يلعب التمويل الفلاحي دورا مهما في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة، وهو ما سيتم توضيحه من خلال هذا المحور، حيث سيتم عرض ماهية التمويل بصفة عامة وماهية التمويل الفلاحي خصوصا، وكذا دور وأهمية هذا التمويل في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة.

#### 1- تعريف التمويل

لقد تم تقديم عدة تعاريف للتمويل، يمكن ذكر أهمها فيما يلي:

**تعريف 1:** يعرّف التمويل على أنه: "إمداد المؤسسات بالمال اللازم لإنشائها أو توسيعها أو تفريقها، وهو من أعقد المشاكل التي تواجهها التنمية الصناعية في كل البلدان بشكل

عام، إذ لا يمكن قيام أي عمل دون وجود رأس المال، و بقدر حجم التمويل وتسيير مصدره وحسن استثماره يكون العائد أو الربح الذي هو هدف كل نشاط اقتصادي.<sup>(11)</sup>

**تعريف 2:** كما يمكن تعريف التمويل بأنه "كل الموارد المالية المتاحة والتي يمكن توفيرها من مصادر مختلفة لتمويل نشاط المؤسسة بالصورة التي تحقق أكبر معدلات لنمو المؤسسة وتعظيم قيمتها عبر الزمن."<sup>(12)</sup>

**تعريف 3:** ويعني التمويل بصفة عامة "البحث عن إمكانيات الدفع بطريقة عقلانية تضمن توفير الموارد المالية الضرورية لتحقيق الأهداف المسطرة، ومن هنا فهو ينطوي على مشكلتين أساسيتين: الأولى تتعلق بالحجم المحدود للموارد، وأما الثانية فتتعلق بكيفية تسيير هذه الموارد. في حين تهتم وظيفة التمويل بتسيير حقيبة الاستثمارات بالطريقة التي تعظم العائد على هذه الاستثمارات لمستوى مقبول من الخطر، وبتحويل هذه الاستثمارات بمزيج مناسب من مصادر التمويل لتخفيض تكلفة رأس المال إلى الحد الأدنى. وبالإضافة إلى قراري الاستثمار والتمويل، فإن وظيفة التمويل تتضمن القيام بمهام التخطيط والرقابة المالية."<sup>(13)</sup>

وعليه، يمكن تعريف التمويل على أنه عملية جمع وإمداد المؤسسات بالأموال اللازمة لمزاولة مختلف أنشطتها وفي الأجل المحددة، وذلك بالاعتماد على مصادر مختلفة (مباشرة وغير مباشرة، داخلية وخارجية، قصيرة، متوسطة وطويلة الأجل) وبطريقة عقلانية قصد تخفيض تكلفة التمويل إلى أقصى حد ممكن.

ومن خلال التعاريف سابقة الذكر، يمكن استخلاص ما يلي:

- الهدف الأساسي من التمويل هو توفير مختلف الحاجيات المالية للمؤسسة سواء كانت استغلالية أو استثمارية.
- يتعلق التمويل بتوفير مبالغ مالية سائلة (نقدية)، وفي آجال محددة.
- تكون المؤسسات الاقتصادية أمام عدة بدائل تمويلية، إما بالاعتماد على وسيط مالي (تمويل غير مباشر)، أو من دون وسيط (تمويل مباشر).
- تتم المفاضلة بين مختلف صيغ التمويل بالاعتماد على عدة معايير أهمها المدة، التكلفة وكذا المخاطرة المصاحبة لكل بديل تمويلي.

يهدف المسير المالي من خلال المزج بين مختلف مصادر التمويل إلى تقليل المخاطرة المصاحبة لكل بديل تمويلي، هذا من جهة، ومن جهة أخرى إلى تخفيض تكلفة رأس مال المؤسسة.

## 2- تعريف التمويل الفلاحي

يتمثل التمويل الفلاحي في توفير الأموال اللازمة لتطوير القطاع الزراعي والرفع من إنتاجيته، وكذا تحسين دخول المزارعين والرفع من مستوى معيشتهم.<sup>(14)</sup>

كما يعرف التمويل الفلاحي بأنه عملية منح الفلاحين والمزارعين للأموال الضرورية من أجل الاستغلال الأمثل لأراضيهم وكذا استصلاح أراضي جديدة (بتمكينهم من اقتناء الآلات والمعدات اللازمة، أجهزة الري، المبيدات والبذور،...)<sup>(15)</sup>.  
التمويل الفلاحي عبارة عن قروض قصيرة الأجل، تقدم في الغالب للمزارعين والفلاحين بغية تمويل المحصول والإنتاج الفلاحي والزراعي الجاري.<sup>(16)</sup>

## 3- طبيعة التمويل الفلاحي

إن التمويل البنكي للقطاع الفلاحي يجب أن يراعي الخصائص الذاتية لهذا القطاع من حيث:<sup>(17)</sup>

- الطبيعة الاحتمالية و المتغيرة للإنتاج و الدخل والأسعار: حيث تعتمد الحياة الفلاحية على معطيات وظواهر متغيرة وغير مؤكدة وتسيطر عليها عوامل خارجة عن إرادة الإنسان كالعوامل البيولوجية والطبيعية والمناخية مما يؤثر في حجم الإنتاج فلا يمكن تحديد حجم المحصول إلا عند تحققه، كذلك لا يمكن تحديد الدخل بدقة لصعوبة تحديد النفقات والأسعار الفلاحية هذه الأخيرة التي تتوقف علي عرض إنتاجي غير مرن مما يهدد السيولة اللازمة لتمويل الإنتاج من ناحية ويدعم الطبيعة الاحتمالية من ناحية أخرى.

- تفتيت الملكية وتعدد الاستغلاليات الفلاحية: إضافة إلى تعدد الأشكال القانونية للاستغلال وتتنوع علاقات الإنتاج الفلاحي والتي تبدأ من مجرد الاستغلال إلي الإيجار بالمشاركة ثم الإيجار النقدي وبالطبع فان هذا يثير مشكلة تحديد المستفيد من الائتمان و ضمان القروض و نوعيتها.

- المستوى المتخلف من التكنولوجيا الفلاحية وضرورة امتداد الائتمان الفلاحي إلى الملكية والمرافق الأساسية وتصنيع الريف.  
- ارتباط الائتمان الفلاحي بالسوق العالمية للتصدير.

#### 4- أنواع التمويل الفلاحي

يمكن التمييز بين عدة أنواع للتمويل الفلاحي كالاتي:

#### 4-1- التمويل الذاتي

يعتبر التمويل الذاتي للقطاع الفلاحي من أهم مصادر التمويل المعتمدة في تمويل هذا القطاع، حيث يعتمد الفلاحون والمزارعون على الأموال الشخصية والمدخرات دون اللجوء إلى مصادر خارجية من أجل ضمان السير الحسن لعملية الزراعة وجني المحصول وتسويقه.

#### 4-2- القروض البنكية

تمثل القروض البنكية إحدى أهم وسائل تمويل التنمية في مختلف دول العالم، إلا أن مساهمتها في تمويل القطاع الفلاحي تبقى محدودة جدا، وهذا بالنظر إلى خصوصية هذا القطاع وطبيعة نشاطه المتسمة بالموسمية في الغالب.

ويعرف القرض البنكي بأنه اتفاق بين الدائن والمدين (أي بين البنك والفلاح أو المؤسسة الفلاحية)، يقدم بموجبه الدائن (البنك) مبلغا من المال على أن يقوم المدين (الفلاح أو المؤسسة الفلاحية) بإعادته مع فوائد في أوقات محددة يتم الاتفاق عليها مسبقا.<sup>(18)</sup>

#### 4-3- صيغ التمويل الإسلامية للقطاع الفلاحي

بالإضافة إلى صيغ التمويل السابقة الذكر، يمكن للفلاحين والمزارعين الاستفادة من أنواع أخرى من التمويل، والتي يأتي على رأسها صيغ التمويل الإسلامية، إذ أن هذه الأخيرة تتميز عن غيرها بأنها صيغ تمويلية موافقة للشريعة الإسلامية وبدون فوائد ربوية، الأمر الذي ينعكس على الفلاح والمزارع بالإيجاب في الرفع من الطاقات الإنتاجية وزيادة الكمية المنتجة.

ومن أهم صيغ التمويل الإسلامية للقطاع الفلاحي ما يلي:



- 4-3-1- التمويل بالمزارعة: عرّفت شرعا على أنها عقد على الزرع ببعض الخارج، وعرّفها المالكية: بأنها الشركة في الزرع، و عرّفها الحنابلة بأنها : دفع الأرض إلى من يزرعها أو يعمل عليها،<sup>(19)</sup> والزرع بينهما. وهي أنواع:<sup>(20)</sup>:
- أن تكون الأرض والمدخلات من قبل أحد الطرفين على أن يقوم آخر بكل العمل.
  - أن تكون الأرض وحدها من قبل أحد الطرفين على أن يقوم الآخر بكل العمل.
  - أن تكون الأرض والعمل من طرف، والمدخلات من الطرف الآخر.
  - أن تكون الأرض من طرف و المدخلات من طرف ثان، والعمل من ثالث.
  - الاشتراك في الأرض والمدخلات والعمل.
- 4-3-2- التمويل بالمساقاة: هي المعاملة على أصول ثابتة، بأن يسقيها مدة معينة بحصة من ثمرها. وقد عرّفها " عدنان خالد التركماني " بقوله أنها: "... ذلك النوع من الشركات التي تقوم على أساس بذل الجهد من العامل في رعاية الأشجار المثمرة وتعهدها بالسقي والرعاية، على أساس أن يوزع الناتج من الأثمار بينهما بحصة نسبية متفق عليها " <sup>(21)</sup>.
- 4-3-3- التمويل بالمغارسة: وهي أن يدفع أرضاً إلى غيره ليغرس فيها على أن يكون المغروس بينهما شراكة، سواء اشترط كون حصة من الأرض للعامل أيضاً أم لا، وسواء كانت الأصول من المالك أم العامل.
- 5- الأهمية الاقتصادية للتمويل الفلاحي
- يكتسي التمويل الفلاحي أهمية اقتصادية كبيرة في، يمكن إبرازها في العناصر الآتية:
- يخلق ويحافظ على حجم كاف من المخرجات.
  - زيادة كفاءة العمل الفلاحي والزراعي من خلال ضمان الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية وهذا بتوفير الموارد المالية اللازمة لذلك.
  - مساعدة الفلاحين والمزارعين على التكيف مع الظروف الاقتصادية المتغيرة (تغيير وسائل الإنتاج، اجراء تعديلات وتغييرات هيكلية،...).

- مساعدة الفلاحين والمزارعين على مواجهة التقلبات الموسمية والسنوية في الدخل والنفقات، ذلك أن النشاط الفلاحي يمتاز بالموسمية، وبالتالي فإن الفلاح يقوم بعملية الإنفاق (تكاليف الزرع وهدمة الأرض والجني) في موسم معين على أن يتم تحصيل الإيرادات في موسم آخر.

- مساعدة الفلاح في تجنب الأخطار المحتملة المتعلقة بالطقس، الأسعار، الأمراض والأوبئة.

### الخاتمة

لقد تم من خلال هذه الورقة البحثية الطرق لماهية التنمية الزراعية المستدامة، ماهية التمويل الفلاحي، وكذا دور هذا الأخير في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة، ومن خلال العرض السابق، أمكن الخلاص إلى مجموعة من النتائج الأساسية هي كالآتي:

- التنمية الزراعية المستدامة مفهوم قائم على أساس تعظيم مخرجات القطاع الزراعي من دون الإضرار بمصالح الأجيال القادمة.

- التمويل نشاط مهم لمختلف القطاعات الاقتصادية، وبما فيها القطاع الفلاحي.

- تتعدد مصادر التمويل للقطاع الفلاحي ما بين تلك القائمة على استخدام مصادر التمويل الذاتية (الداخلية)، ومصادر التمويل الخارجية (القروض البنكية).

- ما زال اعتماد القطاع الفلاحي على القروض البنكية قليلا، وهذا لخصوصية القطاع الفلاحي وعدم قدرته على الاستجابة لشروط منح القروض، وبالأخص الضمانات الممكن تقديمها.

- يمكن للقطاع الفلاحي الاعتماد على صيغ التمويل الإسلامية، والتي من أهمها المغارسة، المساقاة والمزارعة، إذ أنها تمكن الفلاح من تمويل أنشطته بصيغ تستجيب للضوابط الشرعية.

- يلعب التمويل الفلاحي دورها هاما وحساسا في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة، إذ أنه يسهم في رفع كفاءة تخصيص الموارد الطبيعية بالشكل الذي يسمح برفع الكميات المنتجة من مختلف المحاصيل الزراعية، من دون الإضرار بالبيئة واحتياجات الأجيال القادمة.

وعلى ضوء النتائج السابقة، يمكن تقديم التوصيات الآتية:

- تفعيل دور القطاع الفلاحي، وجعله يلعب الدور الريادي في قيادة قاطرة التنمية الاقتصادية.
- تسهيل وصول الفلاحين والمؤسسات الفلاحية لمصادر التمويل المختلفة.
- تفعيل أساليب التمويل الإسلامية الموجهة للقطاع الفلاحي.

#### الهوامش والمراجع المعتمدة

- (1) بوعافية رشيد وعزاز سارة، دور القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1990-2013، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد السابع، أبريل 2017، ص: 252.
- (2) جبارة مراد، دور التنمية الزراعية المستدامة في تحقيق الأمن الغذائي - حالة دول شمال إفريقيا-، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نفود ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلوي، الشلف، الجزائر، 2014-2015، ص: 57.
- (3) سمير عبد الحميد رضوان، أسواق الأوراق المالية ودورها في تمويل التنمية الاقتصادية: دراسة مقارنة بين النظم الوضعية وأحكام الشريعة الإسلامية، الطبعة الأولى، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، مصر، 1996، ص: 157.
- (4) جبارة مراد، مرجع سبق ذكره، نقلًا عن: عزام البلاوي، التنمية الزراعية إشارة خاصة للدول العربية، معهد البحوث والدراسات العليا، 1967، ص : 22.
- (5) سالم عبد المحسن رزن، التنمية الزراعية المستدامة: خيارنا الاستراتيجي، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 13، العدد 2، سنة 2011، ص: 62.
- (6) طالبى بدر الدين وصالحى سلمى، واقع التنمية الزراعية في الجزائر ومؤشرات قياسها، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 31، سنة 2016، ص: 214.

- (7) جبارة مراد، مرجع سبق ذكره، نقلا عن: «Sustainable Agricultural Productions : Implication For International Agricultural Research», Teach .Advis.com, Consultative Group .on Int,Agric,Res ,Rom- Italy, p125.
- (8) طالبى بدر الدين وصالحى سلمى، مرجع سبق ذكره، ص: 233.
- (9) جبارة مراد، مرجع سبق ذكره، ص: 137.
- (10) طالبى بدر الدين وصالحى سلمى، مرجع سبق ذكره، ص: 214-215.
- (11) محمد براق، بورصة القيم المتداولة ودورها في تحقيق التنمية مع دراسة حالة الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية- فرع نقود ومالية، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1999، ص: 40.
- (12) عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلى والتنمية المحلية، الدار الجامعية للطبع، النشر والتوزيع، الإسكندرية، 2001، ص 22.
- (13) مليكة زغيب ونعيمة غلاب ، تحليل أساليب تمويل المؤسسات الاقتصادية: دراسة حالة المجمع الصناعي العمومي للحليب ومشتقاته، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات - دراسة حالة الجزائر والدول النامية-، جامعة محمد خيضر - بسكرة، 21-22 نوفمبر 2006، ص 2.
- (14) رشا محمد سعيد، تمويل القطاع الزراعي في الأردن، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، الجامعة الأردنية، 1999، ص: 13.
- (15) بنونة شعيب وبودلال علي، إشكالية التمويل والسياسة المنتهجة لإنعاش القطاع الزراعي، الملتقى الدولي حول التنمية الفلاحية الصحراوية كبديل للموارد الزائلة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص: 13.
- (16) بن سميحة دلال، التمويل البنكي للقطاع الفلاحي في الجزائر 1990-2000، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة،

- (17) بن سمينة دلال وبن سمينة عزيزة، التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في ظل الإصلاحات الاقتصادية - دراسة حالة الجزائر-، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول سيايات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات -دراسة حالة الجزائر والدول النامية-، يومي 21 و22 نوفمبر 2006، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص: 03.
- (18) عبد الوهاب يوسف أحمد، التمويل وإدارة المؤسسات المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2008، ص: 87.
- (19) كمال رزيق ومسعود فارس، صيغ التمويل بلا فوائد للمؤسسات الفلاحية الصغيرة والمتوسطة، الدورة التدريبية الدولية حول: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، 25 - 28 ماي 2003، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب، ص: 2.
- (20) نفس المرجع أعلاه، نقلا عن أبو بكر جابر الجزائري، منهاج المسلم، القاهرة: دار السلفية، (بدون تاريخ)، ص 110.
- (21) عدنان خالد التركماني، السياسة النقدية و المصرفية في الإسلام، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1988، ص183.